

المجلد (٣)، العدد (١٢)، الجزء الأول، مايو ٢٠١٦، ص ٣١-٦٣

جودة عملية التشخيص في مراكز ومعاهد التربية الخاصة
في ضوء معايير مجلس الأطفال غير العاديين في محافظة جدة

إعداد

د/ نايف بن عابد الزارع

أستاذ التربية الخاصة المشارك بجامعة جدة

DOI: 10.12816/0029005

جودة عملية التشخيص في مراكز ومعاهد التربية الخاصة
في ضوء معايير مجلس الأطفال غير العاديين في محافظة جدة
إعداد

د/ نايف بن عابد الزارع (*)

ملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة جودة عملية التشخيص في مراكز ومعاهد التربية الخاصة في ضوء معايير مجلس الأطفال غير العاديين في محافظة جدة في ضوء مجموعة من المتغيرات تمثلت في الجنس، وسنوات الخبرة، ونوع المركز والمعهد حكومي/خاص. وتكونت عينة الدراسة من (٤٢٩) من معلمي التربية الخاصة العاملين في مراكز ومعاهد التربية الخاصة الحكومية والخاصة جرى اختيارهم بصورة عشوائية. وقد تم بناء أداة الدراسة مستندة إلى معايير مجلس الأطفال غير العاديين (CEC) الخاصة بعملية التشخيص في التربية الخاصة من أجل تقييم جودة عملية التشخيص المعمول بها في المراكز والمعاهد في محافظة جدة، حيث تكونت الأداة من (٨٠) فقرة، موزعة على (٦) أبعاد تمثلت في: بعد القيادة والسياسات، وتطوير البرنامج وتنظيمه، والبحوث والتقني، وتقويم الفرد والبرنامج، والتنمية المهنية، والممارسات الأخلاقية، واهيراً التعاون. وقد قام الباحث بالتحقق من صدق الأداة وثباتها. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.89-3.98)، حيث جاء تقويم الفرد والبرنامج في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.98)، بينما جاء القيادة والسياسات في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.89). كما بينت نتائج الدراسة المتعلقة بمتغير الجنس عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر الجنس في جميع المجالات وفي الدرجة الكلية، وفيما يتعلق بمتغير سنوات الخبرة بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$). الفروق لصالح فئة الخبرة ١٥ فأكثر في القيادة والسياسات، والتنمية المهنية، والممارسات الاخلاقية، وتطوير البرنامج وتنظيمه، والبحوث والتقني. وفيما يخص متغير نوع المركز حكومي وخاص فقد بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر نوع المركز حكومي/ خاص في جميع المجالات وفي الدرجة الكلية وجاءت الفروق لصالح الخاص. وفي ضوء نتائج الدراسة أوصى الباحث بضرورة إجراء دراسات أخرى على عينات جديدة ومتغيرات أخرى، وضرورة التقيد بالمعايير العالمية الخاصة بمجلس الأطفال غير العاديين، وتفعيل القوانين الخاصة لآلية عمل المراكز الحكومية والخاصة في مجال عملية التشخيص.

الكلمات المفتاحية: الجودة، عملية التشخيص، مراكز التربية الخاصة، معاهد التربية الخاصة، مجلس الأطفال غير العاديين.

(*) أستاذ التربية الخاصة المشارك بجامعة جدة.

Abstract

The current study aimed to investigate the quality of diagnostic process in special education centers and institutes in Jeddah city according to the standards of the Council of Exceptional Children (CEC) in light of a set of variables: sex, years of experience, type of the Centre/institute either Government or private setting. The sample consisted of (429) of special education teachers working in special education centers and institutes who have been selected randomly. The tool has been built based on the standards of the Council of Exceptional Children (CEC) that cover the diagnostic process in special education. The tool consisted of (80) items, distributed over 6 dimensions: Leadership And Policies, program development and organization, research's and investigation, individual and program assessment, professional development, ethical practices, and finally the cooperation dimension. The tool was examined for validity and reliability.

The results of the study showed that the arithmetic averages ranged between (2.89-3.98), where the individual and program assessment ranked highest average (3.98), while leadership and policies got the least average (2.89).

According to Sex variable the results revealed no statistically significant differences ($\alpha = 0.05$) over all dimensions and total score, while there was statistically significant differences ($\alpha = 0.05$) with regard to the years of experience variable results. The Differences were in favor of experience (15 year experience and above) in: leadership and policies, professional development, ethical practices, the program development and organization, and the research and investigation dimensions.

With regard to type of the Centre/institute, the study showed statistically significant differences ($\alpha = 0.05$) in all dimensions and total score in favor of private settings.

Finally the researcher concluded a set of recommendations such as: the importance of further research studies on new samples and other variables, also he highlighted the need to adhere to global standards of The Council of Exceptional Children (CEC), and activation the rules and policies of governmental and private centers in the field of assessment and diagnosis.

Key words: quality, assessment and diagnosis, special education centers and institutes, the Council of Exceptional Children.

مقدمة

أن التطور الحاصل في جميع مناحي الحياة، وتسارع هذا التطور في العقود الأخيرة وفي بداية القرن الحادي والعشرين تحديداً، يجعلنا ندرك أن هناك حاجة لتطوير المناهج التعليمية وتطوير أدوات القياس والتقويم من مقاييس واختبارات عقلية وأدائية ووجدانية، لتستطيع قياس السمة المراد قياسها بدقة وموضوعية، ولقد حظيت أساليب وطرق القياس والتقويم بالنصيب الأكبر من هذا التطور لما لها من استخدامات واسعة في جميع المجالات التعليمية والمهنية خصوصاً في مجال التربية الخاصة، وتعدّ عملية التشخيص النفسي/ التربوي بمثابة حجر الأساس في عملية التطوير والتحديث والتجديد في مجال التربية الخاصة لما تشكله من أهمية بالنسبة للمعلم والطالب معاً، وتهدف هذه العملية إلى معرفة مواطن الضعف والقوة في عمليتي التعليم والتعلم بهدف إدخال تحسينات عليها، من حيث أساليب التدريس أو الوضع التعليمي أو المادة الدراسية ونحو ذلك، ويعتبر التشخيص ركناً أساسياً، وعنصراً هاماً من عناصر العملية التربوية بشكل عام، والعملية التدريسية بشكل خاص، ولا يستطيع المعلم في مدرسته والمدرس في جامعته أو كليته القيام بدوره الأساسي كمقوم بدون توفر الحد الأدنى من المعلومات والمهارات الأساسية في مجال التشخيص بشكل عام، ففي مجال الاختبارات التحصيلية مثلاً، هنالك اهتمام واضح من قبل متخذي القرارات بتأهيل المعلمين في هذا الجانب قبل الخدمة وأثناءها، وتأهيل المعلمين في الجامعات، من خلال برامج موجهة نحو هذا الغرض. والمتتبع لحركة القياس والتقويم بشكل عام والتشخيص بشكل خاص في المؤسسات التعليمية يلاحظ تزايد الاهتمام بها وخصوصاً في مجال التربية الخاصة، لما لها من استخدامات واسعة في جميع المجالات التعليمية والمهنية، وقد أشاد بها كثير من الباحثين حيث أن عملية التشخيص تحصد نتائج تعلم في جميع المستويات العقلية، إذ يمكن من خلالها قياس مختلف السلوكيات الخاصة بالطلبة ذوي الحاجات الخاصة، وبالتالي يكون أكثر صدقاً وثباتاً.

ويعتبر مجال التربية الخاصة من أهم المجالات التي يعمل الباحثون فيه والمختصون على إيجاد كافة الوسائل التي تحقق الحياة السهلة لهذه الفئة من المجتمع، ومع تطور العلم في هذا المجال ظهرت العديد من المفاهيم التي تقوم على التعرف على حالة الطالب بطريقة دقيقة

وفعالة تسهل عملية العلاج له، ولما كان إلزاماً على مؤسسات التربية الخاصة التي زاد عددها وتتنوع مطالبها والتي تستخدم طرقاً وأساليب متنوعة في تشخيص الطلبة ذوي الحاجات الخاصة لإعطاء التقييم والتشخيص الصحيح للطلبة كان لا بد من إجراء تقييم صحيح حول آلية عمل هذا المؤسسات من حيث إجراءات التشخيص المناسبة والتي يتم استخدامها في عملية تقييم الطلبة ذوي الحاجات الخاصة.

ومن أجل التأكد من جودة إجراءات التشخيص التي تقوم بها المؤسسات التي تعنى بفئات التربية الخاصة تبنى الباحث معايير خاصة في عملية التشخيص التي تقوم بها المؤسسات تعتمد على معايير مجلس الأطفال غير العاديين (CEC) The Council for Exceptional Children .

ويعتبر مجلس الأطفال غير العاديين بمثابة منظمة دولية من المعلمين والمختصين يمثلون صوت ورؤية التربية الخاصة، وتتمثل رسالته في تحسين جودة حياة الأفراد غير العاديين وأسرههم على مستوى العالم من خلال التمييز المهني والدفاع عن هؤلاء الأفراد، كما ويضم هذا المجلس مجموعة نشطة من المهنيين والتي تعمل وتتعاون مع الآخرين من أجل ضمان التأكيد على قيمة الأفراد غير العاديين ودمجهم في كل جوانب الحياة، كما أنه منظمة تحظى بالثقة في تشكيل السياسات والممارسات التربوية وهي معروفة عالمياً بخبرتها وقيادتها في مجال التربية الخاصة، كما أنها المنظمة التربوية المتخصصة الأبرز على مستوى العالم. (هوساوي، ٢٠١٢)، وتضم معايير مجلس الاطفال غير العاديين (CEC) the Council for Exceptional Children الخاصة في مجال متخصصي التشخيص في التربية الخاصة على ستة معايير تتمثل بالقيادة والسياسات، وتطوير البرنامج وتنظيمه، والبحوث والتقني، وتقويم الفرد والبرنامج، والتنمية المهنية والممارسة الأخلاقية، التعاون. ويحتوي كل معيار على مجموعة من المعارف والمهارات التي من المتوقع على كل معلم تربية خاصة أن يتقنها ويمارسها في الميدان . (Council for Exceptional Children, 2009). (هوساوي، ٢٠١٢)

ويستخدم مجلس الاطفال غير العاديين (CEC) the Council for Exceptional Children هذه المعايير لتنظيم مراجعة برامج الإعداد المتقدم بالتعاون مع المجلس القومي

لا اعتماد إعداد المعلمين. فضلاً عن أن المعايير الستة السابقة متوافقة مع الإطار المنظم الذي تستخدمه الهيئة القومي لمعايير التدريس المهني (NBPTS) عبر مسارات التعليم المختلفة. (Council for Exceptional Children, 2009)، وتعتبر عملية التشخيص في التربية الخاصة أحد المكونات الأساسية للمنظومة التعليمية لما تقدمه من تشخيص وعلاج وتغذية راجعة لتوجيه مسار العملية التعليمية وزيادة فعاليتها وتطويرها لتحقيق أهدافها وغاياتها، وذلك انطلاقاً من أن عملية التشخيص تعتبر مدخلاً فعالاً لتطوير جميع عناصر المنظومة التعليمية من معلم ومتعلم وطرائق للتدريس ومقررات دراسية. (Hallahan, Kauffman, & Pullen, 2009)، وتمثل عملية تشخيص أداء الطلاب ركيزة أساسية ومدخلاً بالنسبة للتقييم إذ بدون عملية التشخيص لا يمكن أن تتم عمليات التقييم والعلاج وإصدار الحكم على مستوى الأداء الحالي، والهدف الرئيس من العملية التربوية هو مساعدة الطلاب ذوي الحاجات الخاصة على النمو الشامل في جميع جوانب شخصياتهم، واكتساب الأهداف التي حددها المجتمع، وقد تستخدم مصطلحات مثل الاختبار Test، والقياس Assessment، والتقييم Evaluation، على نحو تبادلي أحياناً بسبب العلاقات الوظيفية المتداخلة بينها (Overton, 2005) (عبيدات، ٢٠١٠).

ويعرف الروسان (٢٠٠٥) القياس على أنه تلك العملية التي تمكن الأخصائي من الحصول على معلومات كمية عن ظاهره ما. ومن أهم مميزات القياس هو أنه يتبع منهجاً محدداً ضمن قوانين، أي يستخدم محك يقارن به، وهي في القياس النفسي تعرف بالمعايير، ويرى تايلور (Taylor, 2002) أن العمليات المتضمنة جمع المعلومات عن أداء الطالب بالمجالات الأكاديمية ومجالات النمو (المعرفية واللغوية والحركية والسلوكية الانفعالية والاستقلالية) ووصفها بطريقة كمية أو رقمية تسمى بالقياس assessment والتي تتطلب اشتراك عدد من المتخصصين من العاملين بداخل المدارس وخارجها لإصدار حكم على الطالب وتصنيفه ضمن فئة التربية الخاصة، اما عملية اصدار الاحكام فيطلق عليه التقييم evaluation، والذي على ضوئه يتحدد مصير ذلك الطالب وأين سيتلقى تعليمه وكيف وما التوقعات المستقبلية حول أدائه وسلوكه. (Suskie, 2009)، كما ويعرف التقييم

(Evaluation) على أنه عملية منظمة يتم من خلالها جمع معلومات وتحليلها، بغرض تحديد درجة تحقيق الأهداف التربوية، واتخاذ القرارات بشأنها لمعالجة جوانب الضعف، وتوفير النمو السليم المتكامل من خلال إعادة تنظيم البيئة التربوية وإثرائها". (عودة، ٢٠١١)، كما عرف بلوم كما ورد في بريان وديان (Brian & Diane, 1997) التقييم بأنه إصدار حكم لغرض ما على قيمة الأفكار أو الأعمال أو الحلول أو الطرق أو المواد، وأنه يتضمن استخدام المحكات (Criteria) والمستويات (Standard) والمعايير (Norms)، لتقدير مدى كفاية الأشياء ودقتها وفعاليتها ويكون التقييم كميًا أو كفيًا. كما ويعرف التقييم على أنه عملية منظمة لجمع المعلومات حول ظاهرة ما، وتصنيفها، وتحليلها وتفسيرها لمعرفة مدى بلوغ أهداف التعلم، وذلك للوصول إلى أحكام عامة بهدف اتخاذ القرارات الملائمة (Brian & Diane, 1997) ، ويعرف التشخيص على أنه هو الفهم الكامل الذي يتم على خطوات لاكتشاف مظهر أو شكوى أو تحديد جوانب نمو الفرد أو سلوكياته سواء كانت نواحي عجز وقصور أو نواحي إيجابية لتقديم العلاج والتنمية ويتطلب خطوات تبدأ بالملاحظة والوصف وتحديد الأسباب وتسجيل الخصائص والمحددات وذلك للاهتمام بجوانب العجز ومستواه وعلاقته بغيره من مظاهر العجز الأخرى (الكيلاني وفاروق، ٢٠٠٦) (Schon, Shafte and Markham, 2008) ويقصد بالتشخيص أيضاً تحديد نوع المشكلة أو الاضطراب أو المرض أو الصعوبة التي يعاني منها الفرد ودرجة حدتها، وهو مصطلح بدأ في الطب ثم استخدم في العلاج النفسي، والإرشاد النفسي، والخدمة الاجتماعية والتعليم العلاجي (Nitko, 2004) .

والتشخيص بصفة عامة هو تحديد نمط الاضطراب الذي أصاب الفرد على أساس الأعراض والعلامات أو الاختبارات والفحوص وكذلك تصنيف الأفراد على أساس المرض أو الشذوذ أو مجموعة من الخصائص. (العثمان ، ٢٠٠٩) وفي التربية الخاصة يعرف التشخيص على انه : اجراء تقويمي معمق وتفصيلي يطبق على الاطفال الذين تم الاشتباه بنموهم اثناء عملية الكشف، والهدف من ذلك هو تحديد ما اذا كان لدى الطفل حاجات خاصة اما لا، وفي

حالة وجودها فانه يتم تحديد طبيعتها و أسبابها اذا كان ذلك متيسرا واقتراح إجراءات التدخل المناسبة (هشام، الخليفة، ٢٠١١)

كما ويعرف التشخيص على أنه عملية منظمة تهدف الى تحديد العوامل المسؤولة عن حدوث الاضطراب أو المشكلة في ضوء البيانات المتوفرة من خلال الدراسة الدقيقة للحالة او الظاهرة قيد الدراسة بهدف وضع الخطة التربوية والعلاجية المناسبة (سليمان والبلالوي وأشرف، ٢٠١٠).

ويشير عودة (٢٠١١) إلى أن عملية التشخيص قادرة على قياس نواتج التعلم للطلبة في مختلف المجالات والجوانب التي تعتبر أساساً في عملية تطورهم كما يبين ابو مغلي وسلامة (٢٠٠٢) هدفين رئيسين لعملية التشخيص النفسي للفئات الخاصة . الهدف الاول هو الهدف العلمي المعرفي : والذي يتعلق بفهم شخصية الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال الكشف عن الدلالة الكلية التي تشمل كل سلوكياته الجزئية ورسم الصورة الإكلينيكية النهائية للشخصية. والهدف الثاني وهو الهدف العلمي التطبيقي :والذي يرتبط بالعمل على وضع استراتيجية عامه تتضمن خططا جزئية قابلة للتنفيذ الفعلي مع ذوي الحاجات الخاصة حيث يتحقق لهم أفضل تحقيق للذات والتوافق النفسي، وفي هذا السياق فإن الأهداف الرئيسية في عملية التشخيص كما يراها الروسان (٢٠٠٥) وكوافحة (٢٠٠٣) هي اتخاذ قرارات مناسبة تتعلق بتصنيف الطلبة أو نقلهم أو إحالتهم إلى الی البديل التربوي المناسب ومن ثم إعداد الخطط التربوية المناسبة ووضع واجراء الخطط التعليمية التي تتناسب والسلوكيات والأهداف المراد تعليمها (الروسان ، ٢٠٠٥ ، كوافحة ، ٢٠٠٣).

كما وتمر عملية التشخيص بمجموعة من المراحل والتي تتمثل أولاً بالإعداد للتشخيص وتتم هذه المرحلة قبل عملية التشخيص وتشمل جمع المعلومات عن طريق دراسة الحالة، وموافقة الأهل، وتحديد الاختبارات المناسبة، وتقييم مسحي مبدئي من خلال أنشطة التشخيص لتحديد مبدئياً طبيعة الحالة، وتهيئة المكان والوقت المناسبين لعملية التشخيص كما يتضمن ذلك إعلام الأهل بحقوقهم، وعمل الفحص الطبي اللازم، والعمل ضمن الفريق. أما المرحلة الثانية

فهي مرحلة أثناء الاختبار والتي تهدف إلى توفير بيئة مناسبة للاختبار، وعدم إثارة الطفل أو إخافته، وعدم الاستمرار بالتسجيل أو الاستغراق فيه والابتعاد عن الحديث مع ولي أمر الطفل أثناء الاختبار. أما المرحلة الأخيرة فهي كتابة النتائج وعدم التسرع في إصدار النتائج، وتقديم النتائج ضمن تقرير، وتجنب الكلمات المثيرة في التقرير ككتابة أن الطفل يعاني من تخلف عقلي، وإضافة نواحي القوة إلى التقرير، والابتعاد عن مناقشة النتائج أمام الطفل، والإشارة إلى أماكن الاستفادة والبرامج المناسبة له، وتوضيح الجوانب السلوكية المرافقة أثناء التشخيص (الخطيب والطراونة، ٢٠٠٢ : العثمان ، ٢٠٠٩).

ويرى الباحث أن عملية التشخيص التي تتم في مراكز ومعاهد التربية الخاصة الحكومية منها والخاصة هي من الركائز الأساسية التي يتم الانطلاق من خلالها لتحديد البديل التربوي المناسب للطلبة، وتحديد فئاتهم، والمناهج ومحتوياتها والتي سيتم تعليمهم وتدريبهم من خلالها. ومن خلال وجود الباحثان في الميدان ومتابعتهم لطلبة التربية الخاصة التطبيق الميداني في أغلبية المراكز والمعاهد الحكومية والخاصة، وجد الباحث عدم وجود إدراك لأهمية عملية تشخيص الطلبة، وأهميتها في عملية التعليم، وإعداد الخطط التربوية والتعليم لهم، كما أن هناك لبس في آلية عملية التشخيص وعدم وجود اتفاق بين أغلبية هذه المراكز حول آلية تشخيص فئات التربية الخاصة، فالبعض منهم يفتقر إلى كيفية تطبيق الاختبارات، والبعض الآخر غير قادر على إعدادها بالأساس، ناهيك أن بعض المراكز يتم إجراء عملية التشخيص فيها من قبل أشخاص غير متخصصين وليس لهم الخبرة الكافية في ممارستها وتطبيقها. وهذا إنما جلب انتباه الباحث لهذا الموضوع المهم، ومن هنا وبناء على الأدب السابق المتعلق بعملية التشخيص، وما تم التوصل إليه في هذا المجال تم الوصول إلى مشكلة الدراسة.

مشكلة الدراسة :

لا شك أن العمل في المجال التربوي في تطور مستمر ويحتاج الى تعديلات مستمرة تواكب التقدم الموجود والحاصل في مختلف المجالات التربوية ويأتي هنا دور عمليات القياس والتقييم التي سيتم من خلالها إعطاء مؤشرات عن مدى التقدم والتطور والضعف الموجود في

هذه المجالات حتى يتم اتخاذ التدابير المناسبة واتخاذ القرارات التي من شأنها أن تحل المشكلات المختلفة وتعمل على تحسين واضح في العملية التربوية. ومن المعروف أن عمليات القياس والتشخيص والتقويم في التربية الخاصة هي بمثابة حجر الأساس في النظام التعليم حيث تنبثق المناهج والخطط التربوية الفردية والتعليمية من هذه العمليات، والتي من خلالها يتم تصنيف الطلاب الى الفئات المناسبة واختيار البدائل التربوية التي تتناسب مع قدراتهم وامكاناتهم، ولما لهذا الموضوع من اهمية بالغة في ميدان التربية الخاصة كان لابد من القاء نظرة متخصصة في مجالات التشخيص حتى يتم إعطاء صورة واضحة عن هذه الاساليب واهميتها وإجراءاتها وانواعها واهدافها في مجال التربية الخاصة ومن هنا جاءت هذه الدراسة من أجل تقييم جودة عملية التشخيص في مراكز ومعاهد التربية الخاصة في ضوء معايير مجلس الأطفال غير العاديين في محافظة جدة، وقد تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي.

"ما جودة عملية التشخيص في مراكز ومعاهد التربية الخاصة في ضوء معايير مجلس الأطفال غير العاديين في محافظة جدة؟"

وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما جودة عملية التشخيص في مراكز ومعاهد التربية الخاصة في ضوء معايير مجلس الأطفال غير العاديين في محافظة جدة؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) في جودة عملية التشخيص في مراكز ومعاهد التربية الخاصة تعزى لمتغير الجنس؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) في جودة عملية التشخيص في مراكز ومعاهد التربية الخاصة لمتغير سنوات الخبرة؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) في جودة عملية التشخيص في مراكز ومعاهد التربية الخاصة تعزى لنوع المركز حكومي/خاص؟

أهمية البحث:

- التعرف على جودة عملية التشخيص في مراكز ومعاهد التربية الخاصة في محافظة جدة.
- يمكن الاستفادة منها في تقديم معلومات قيمة وواضحة تفيد القائمين والمهتمين في مجال التشخيص حول آلية التشخيص المعمول بها في المراكز والمعاهد التي تعنى بذوي الحاجات الخاصة في محافظة جدة.
- تكمن أهميتها في مساعدة أصحاب القرار والمتنفذين في الوزارات في اتخاذ القرارات المناسبة حول آلية التشخيص في المراكز والمعاهد .

أهداف الدراسة :

- التعرف على درجة على جودة عملية التشخيص في مراكز ومعاهد التربية الخاصة في جدة.
- التعرف على أثر نوع المركز أو المعهد على جودة عملية التشخيص في مراكز ومعاهد التربية الخاصة التعرف على أثر الجنس لمعلمي التربية الخاصة على جودة عملية التشخيص في مراكز ومعاهد التربية الخاصة.
- التعرف على أثر الخبرة على جودة عملية التشخيص في مراكز ومعاهد التربية الخاصة.

محددات الدراسة:

تحدد الدراسة بما يلي:

- **محددات بشرية ومكانية:** اقتصرت الدراسة على معلمي التربية الخاصة في المراكز والمعاهد الحكومية والخاصة في محافظة جدة.
- **محددات زمانية:** تم اجراء هذه الدراسة في الفصل الأول للعام الجامعي ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ.
- **محددات أداة القياس:** تتحدد أداة الدراسة التي تم تطويرها من قبل الباحثان من صدق محتواها وثباتها.

التعريفات الإجرائية:

الجودة Quality:

يعني الجودة في التعليم بأنها فلسفة وطريقة تساعد المؤسسات التعليمية على إحداث تغيير يوفر وضعاً تنافسياً أفضل بحيث تقدم منتجات تتطابق مع مواصفات المعايير العالمية. (محمود الناقة ٢٠١٢)

التعريف الإجرائي للجودة هو: "الدرجة التي تحصل عليها مراكز ومعاهد التربية الخاصة حول عملية التشخيص التي تتبناها من خلال إجابات معلمي التربية الخاصة على بنود الاستبانة الخاصة بمعايير مجلس الأطفال غير العاديين المستخدم في البحث".

عملية التشخيص:

تعرف الدراسة عملية التشخيص إجرائياً بأنها جميع الطرق والوسائل والأساليب المتبعة والمعمول بها في لمراكز ومعاهد التربية الخاصة الحكومية منها والخاصة والتي يتم من خلالها قياس سلوكيات وقدرات الطلبة ذوي الحاجات الخاصة وتحديد فئاتهم وجوانب القوة والضعف لديهم.

مراكز ومعاهد التربية الخاصة:

وتعرفها الدراسة الحالية إجرائياً على انها البدائل التربوية التي يتواجد بها الطلبة ذوي الحاجات الخاصة على اختلاف فئاتهم وقدراتهم والتابعة لوزارة التربية والتعليم، ووزارة الشؤون الاجتماعية.

معايير مجلس الأطفال غير العاديين (CEC):

تعرف إجرائياً في هذه الدراسة على أنها مجموعة من المعارف والمهارات التي يجب على معلمي التربية الخاصة إتقانها وممارسة في عملية التشخيص والتي تتكون من ستة معايير هي القيادة والسياسات، تطوير البرنامج وتنظيمه، البحوث والتقصي، تقويم الفرد والبرنامج، التنمية المهنية والممارسة الأخلاقية، التعاون.

الدراسات السابقة :

يتضمن هذا الجزء عرضاً للدراسات ذات الصلة بالدراسة الحالية والتي تم التوصل إليها من خلال مراجعة الأدب السابق المتعلق بموضوع الدراسة الحالية. وقد تباينت هذه الدراسات من حيث أهدافها والمنهجية المستخدمة وطريقة تنفيذها وإجراءاتها، والأدوات والمنهج المستخدم. ورغم هذا الاهتمام بعملية التشخيص في التربية الخاصة، إلا أن عدد الدراسات في الوطن العربي لا زال محدوداً جداً، وخصوصاً فيما يتعلق بالمعايير العالمية. وبشكل عام سيتم ترتيب هذه الدراسات والبحوث التي جمعها الباحث - في حدود معرفتهما وبما توفر لديهما - بناءً على مدى حداثة الدراسات، حيث رتبها الباحث بدءاً بالدراسات الأحدث وانتهاء بالدراسات الأقل حداثة.

أجرى كل من يونس وحميدي (٢٠١٤) بدراسة هدفت إلى معرفة معلمي التربية الخاصة بمعايير التدخل المبكر الخاصة بمجلس الاطفال غير العاديين (CEC) في المملكة العربية السعودية وعلاقتها ببعض المتغيرات المتمثلة بالجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة. ولتحقيق أهداف الدراسة: تم استخدام المنهج المسحي من خلال تطبيق استبانة خاصة بمعايير التدخل المبكر لمجلس الاطفال غير العاديين، والتي تكونت من (٤٦) فقرة، موزعة على (٨) معايير. حيث تم إيجاد الصدق والثبات لها، وقد تم تطبيقها على عينة الدراسة، وهم معلمي ومعلمات التربية الخاصة العاملين في المراكز والمعاهد الحكومية والخاصة في محافظة جدة حيث بلغت عينة الدراسة (٣٠٧) من المعلمين والمعلمات منهم (١٨٩) معلم و(١١٨) معلمة خلال العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣. وقد أشارت النتائج أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (٢.٠٦-٢.٤٠)، حيث جاء معيار استراتيجيات التدريس في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (٢.٤٠)، بينما جاء معيار التعاون في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٢.٠٦)، وفيما يتعلق بمتغير الجنس فقد تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر الجنس في جميع المعايير وفي الدرجة الكلية، وفيما يتعلق بمتغير المؤهل العلمي وجد فروق ذات دلالة إحصائية بين دبلوم وماجستير، وجاءت الفروق لصالح ماجستير في التخطيط للتدريس، كما وجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ماجستير من جهة وكل من بكالوريوس وأخرى من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح ماجستير في كل من التقييم، والتعاون، وفي الدرجة الكلية، بالإضافة الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ماجستير وأخرى، وجاءت الفروق لصالح ماجستير في الممارسات المهنية والأخلاقية، واما متغير الخبرة فقد تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئتي الخبرة اقل من (٥) سنوات وأكثر من (١٠)، وجاءت الفروق لصالح فئة الخبرة اقل من (٥) سنوات في جميع المعايير وفي الدرجة

الكلية، كما هدفت الدراسة التي قام بها كامل (٢٠١٤) إلى التعرف أنواع الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة، وتعرف المعايير العالمية في مجال جودة خدمات ذوي الإعاقة، وذلك تمهيداً لوضع تصور مقترح لضمان جودة تلك الخدمات في ضوء معايير الجودة العالمية، تك استخدام المنهج الوصفي لتحقيق أغراض الدراسة، واستخدم الباحث أداتين : الأولى استبانة لدراسة واقع ما يقدم من خدمات لتلك الفئة من الأفراد، والأداة الثانية هي استطلاع رأي تضمن مجموعة من المقترحات لضمان جودة ما يقدم من خدمات في ضوء المعايير العالمية. تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من (١٣٥) فرداً يعملون في الهيئات والمؤسسات والمدارس التي تخدم ذوي الإعاقة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك اعداد كثيرة من الأطفال ذوي الإعاقة لا تتاح لهم الخدمات المختلفة في سن مبكر، كما اصبح هناك احتياج لتطبيق الجودة في مؤسسات رعاية وتأهيل ذوي الإعاقة وفق مجموعة من المعايير العالمية لجودة الخدمات الطبية، والتأهيلية، والتعليمية، المقدمة لهؤلاء الأفراد. كما بينت النتائج أنه لا توجد معايير واضحة تحكم جودة الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة، وقد انتهت الدراسة بتقديم مخطط لمعايير ضمان جودة الخدمات المقدمة في مجال رعاية وتأهيل ذوي الإعاقة، كما قام كل من الخطيب وآخرون (٢٠١٣) بدراسة هدفت إلى تقييم مستوى فاعلية مؤسسات ومراكز التربية الخاصة التي تعنى بالتوحد في الأردن وفقاً للمعايير العالمية. تكونت عينة الدراسة من جميع مؤسسات ومراكز التوحد في الأردن، والبالغ عددهم (٥٣) مركزاً ومؤسسة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أداة تكونت من (٧٧) مؤشراً موزعة على ثمانية أبعاد. وقد الخطيب وآخرون (٢٠١٣) اشارت النتائج إلى أن هناك بعداً واحداً ذا مستوى فاعلية مرتفع وهو بعد البرامج والخدمات، في حين أن هناك ثلاثة أبعاد كانت ذات مستوى فاعلية متوسطة وهي التقييم، البيئة التعليمية، والإدارة والعاملون. أما بقية الأبعاد وعددها أربعة فقد كانت ذات مستوى فاعلية متدنية وهي الرؤية، والرسالة، مشاركة الأسرة، الدمج والخدمات الانتقالية، والتقييم الذاتي، وفي نفس السياق وعلى فئة الاعاقة العقلية قام كل من الخطيب وآخرون (٢٠١٢) بدراسة هدفت هذه إلى تقييم البرامج والخدمات التربوية في مؤسسات ومراكز الإعاقة الفكرية في ضوء المعايير العالمية، وتكونت عينة الدراسة من جميع مؤسسات ومراكز الإعاقة الفكرية في الأردن والبالغ عددها (١٠٠) مركز ومؤسسة، ولتحقيق هدف الدراسة تم بناء أداة لتقييم مستوى البرامج والخدمات في مؤسسات ومراكز الإعاقة الفكرية. وقد أشارت النتائج إلى

أن هناك بعداً واحداً كان ذا مستوى فاعلية مرتفع وهو بعد البرامج والخدمات، في حين أن هناك ثلاثة أبعاد كانت ذات مستوى فاعلية متوسطة وهي التقييم، البيئة التعليمية، والإدارة والعاملون. أما بقية الأبعاد وعددها أربعة فقد كانت ذات مستوى فاعلية متدنية وهي الرؤية، والرسالة، مشاركة الأسرة، الدمج والخدمات الانتقالية، والتقييم الذاتي، وهدفت الدراسة التي قام بها الغزو (٢٠١١) إلى معرفة مدى تحقيق معلمي ومعلمات التربية الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة لمعايير عالمية حيث تكونت عينة الدراسة من ١٠٠ معلم ومعلمة (٣٠) معلماً و (٧٠) معلمة من مراكز التربية الخاصة التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بين نتائج الدراسة عدم وجود فروق بين الذكور والإناث، كما وظهرت وجود فروق بين العاملين في المدارس والمراكز على أبعاد المقياس المختلفة وإن ٧٣٪ من أفراد عينة الدراسة حققوا البعد الأول وهو المسؤوليات التعليمية، و ٨٩٪ من أفراد عينة الدراسة حققوا البعد الثاني وهو العلاقة مع فريق العمل، و ٤٦٪ من أفراد عينة الدراسة حققوا البعد الثالث وهو الدفاع عن الحقوق، و ٦٢٪ من أفراد عينة الدراسة حققوا البعد الرابع والتمثل بالنمو المهني، وبالنسبة لسنوات الخبرة فقد أظهرت الدراسة وجود فروق إحصائية على البعد الرابع من المقياس لصالح أفراد عينة الدراسة الذين تزيد خبرتهم عن عشر (١٠) سنوات، كما وأجرت كل من إيرين وهالبورك وسانسبري وسالو (Erin, Halbork, Sanspre and swallo, 2009) دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، هدفت إلى التعرف على معايير الإعداد المهني للمعلمين للحصول على شهادة تدريس الطلبة ذوي الإعاقة البصرية. وتكونت عينة الدراسة من ٢٠٠ معلماً أمريكياً التحقوا ببرنامج خاص للإعداد أثناء الخدمة و ٢٠٠ معلم يدرسون في الجامعات. واستجاب أفراد عينة الدراسة للاستبانة التي أعدت خصيصاً لهذا الغرض، حيث أظهرت نتائج الدراسة ما يلي: تدريب المعلمين أثناء الخدمة على مهارات متخصصة تجمع بين الأطر النظرية للمهنة وأساليب التدريس الخاصة بالطلبة ذوي الإعاقة البصرية، وتضمن مناهج البكالوريوس والدكتوراه معايير التعامل مع ذوي الإعاقة البصرية، وتدريب المعلمين على مختلف الأجهزة الخاصة بذوي الإعاقة البصرية مثل أجهزة برايل وحواسيب للطلبة ذوي الإعاقة البصرية، بالإضافة إلى إكساب المعلمين مهارات الكشف عن المستوى المعرفي للطلبة ذوي الإعاقة البصرية من أجل إعداد خطط تدريسية مناسبة لهم، وقامت المومني (٢٠٠٨) بدراسة هدفت إلى معرفة توافق أداء معلمي مؤسسات التربية الخاصة في المملكة الأردنية الهاشمية مع المعايير الدولية من وجهة نظرهم. استخدمت فيها استبانة مشتقة من المعايير الدولية كأداة لجمع البيانات، وتكونت بشكلها النهائي من (٩٦) فقرة موزعة على

تسعة مجالات اشتملت على كل من: الأسس، وتطور المتعلمين وخصائصهم، والفروق الفردية في التعلم، والاستراتيجيات التعليمية، وبيئات التعلم والتفاعلات الاجتماعية، والتخطيط التعليمي، والتقييم والممارسة المهنية والأخلاقية والتعاون. وتهدف إلى مساعدة الأفراد على تنظيم معارفهم ومهاراتهم في مجموعات مرتبطة بعضها مع البعض. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن مدى توافق أداء معلمي مؤسسات التربية الخاصة في المملكة الأردنية الهاشمية مع المعايير الدولية من وجهة نظرهم كان متوسطاً (٣.٦ - ٤.٥). كما بينت نتائج الدراسة أيضاً أن بعض المتغيرات أحدثت أثراً دالاً إحصائياً مثل الجنس والمؤهل العلمي والخبرة، كما وهدفت دراسة الزارع (٢٠٠٨) إلى بناء مؤشرات لضبط الجودة في البرامج التربوية المقدمة للأطفال التوحديين وتحديد درجة انطباقها على مراكز الأطفال التوحديين في المملكة العربية السعودية. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك مؤشرات لعنصرين من عناصر ضبط الجودة انطبقت بدرجة عالية هي مؤشرات الخاصة بالبرنامج التربوي الفردي، وتحليل السلوك التطبيقي وتعديل السلوك في حين أن هناك مؤشرات لأربعة عناصر انطبقت بدرجة متوسطة وهي طرق التدريس، والمنهاج، والتهيئة للدمج، والتقويم والتشخيص. وباقى مؤشرات العناصر وعددها خمسة انطبقت بدرجة متدنية وهي البيئة التعليمية، وتقويم البرنامج المقدم والمركز، والخدمات المساندة، والكوادر العاملة، ومشاركة الأسرة، واخيراً قام كل من تيتاجينز وكاري وكوتسر (Tietjens, McCray, & Co-chair, 2005) بدراسة هدفت إلى تقييم البرامج والأنشطة المقدمة للطلبة ذوو اضطراب التوحد في مدراس التربية الخاصة التابعة لولاية مونتانا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث استخدم الباحثون مقياس لمعرفة مؤشرات الجودة في برامج التربية الخاصة التي تعنى بالتوحد، وقد اظهرت نتائج الدراسة وجود نقاط قوة وضعف في البرامج المقدمة للطلبة ذوو اضطراب التوحد، فقد بينت نتائج الدراسة فيما يخص نقاط القوة وجود احترام من قبل أسر الأطفال ذوو اضطراب التوحد للهيئة التدريسية، والتعامل الايجابي والبناء من قبل معلمي ذوو اضطراب التوحد من الطلبة التوحديين، وفيما يخص نقاط الضعف فقد بينت الدراسة عدم شمولية البرامج على جميع الخدمات المقدمة لذوو اضطراب التوحد، وتدني مستوى الدعم التقني والتدريبي، وتدني عملية المراقبة والتقويم الذاتي، وقصور واضح في آلية تصنيف الطلاب في مستويات تعليمية مناسبة.

الطريقة والإجراءات:

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي المسحي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة في الوقت الحاضر وكما هي في الواقع، وهو المنهج المناسب والأفضل لمثل هذه الدراسات.

أفراد الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من جميع معلمي التربية الخاصة العاملين في مراكز ومعاهد التربية الخاصة في محافظة جدة والبالغ عددهم (١١٠٩) معلم ومعلمة، منهم (٦٩٣) معلم، و(٤١٦) معلمة، حسب الإحصائيات التي تم تزويدها للباحث من قبل الجهات المعنية في مديرية التربية الخاصة في محافظة جدة التابعة لوزارة التربية والتعليم ووزارة الشؤون الاجتماعية، للعام الدراسي ١٤٣٥/١٤٣٦ في الفصل الدراسي الأول وقد بلغت عينة الدراسة (٤٢٩) من معلمي التربية الخاصة العاملين في المراكز الحكومية والخاصة في محافظة جدة وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية، ويبين جدول (١) توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة .

جدول (١) التكرارات والنسب المئوية حسب متغيرات الدراسة

النسبة	التكرار	الفئات	
68.1	292	ذكر	الجنس
31.9	137	انثى	
39.4	169	اقل من ٥ سنوات	العمر
32.2	138	من ٥-١٠ سنوات	
19.1	82	اكثر من ١٠-١٥	
9.3	40	من ١٥ فأكثر	
78.6	337	حكومي	المراكز
21.4	92	خاص	
100.0	429	Total	

أداة الدراسة :

بغرض تحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث ببناء أداة للتعرف على جودة عملية التشخيص في مراكز ومعاهد التربية الخاصة من وجهة نظر معلمي التربية الخاصة في محافظة جدة، حيث قام بمراجعة الأدب النفسي والتربوي الخاص بمعايير مجلس الأطفال غير العاديين والمتعلقة بمجموعة المعارف والمهارات المقدمة لمتخصصو التشخيص بالتربية الخاصة. وقد تكونت الأداة في صورتها الأولية على شكل استبانة مؤلفة من (٩٧) فقرة موزعة على ستة معايير (٦) وقد تم استخدام مقياس خماسي لتقدير جودة عملية التشخيص لدى أفراد عينة الدراسة بحسب الدرجات التالية: موافق بشدة (خمس درجات)، موافق (اربع درجات)، محايد (ثلاث درجات)، غير موافق (درجتان)، غير موافق بشدة (درجة) .

صدق الأداة :

قام الباحث بعرض المقياس على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص في جامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك سعود، في السعودية، والجامعة الأردنية في الأردن، وذلك من أجل التحقق من الصدق الظاهري للمقياس، ومدى تمثيل بنود المقياس المراد قياسها، ومدى مناسبتها لمعلمي التربية الخاصة، وقد تم الأخذ بآراء المحكمين في تعديل العديد من فقرات الأداة، التي كانت عدد فقراتها (٩٧) فقرة بحيث تم حذف (١٧) فقرات بناء على آراء ومقترحات المحكمين بسبب كون هذه الفقرات لا تتناسب مع البيئة العربية السعودية، وبذلك أصبحت الأداة تتكون بصورتها النهائية من (٨٠) فقرة موزعة على ستة معايير (٦) .

ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات الأداة، تم حساب الاتساق الداخلي على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة عددها (٣٠) من معلمي التربية الخاصة حسب معادلة كرونباخ ألفا، والجدول أدناه يبين هذه المعاملات، واعتبرت هذه النسب مناسبة لغايات هذه الدراسة. وبذلك أصبحت أداة الدراسة جاهزة لعملية التطبيق.

جدول (٢) معامل الاتساق الداخلي كرونباخ الفا

الاتساق الداخلي	المجالات
0.88	القيادة والسياسات
0.81	تطوير البرنامج وتنظيمه
0.77	البحوث والتقصي
0.93	تقويم الفرد والبرنامج
0.90	التنمية المهنية والممارسات الأخلاقية
0.83	التعاون
0.96	الدرجة الكلية

إجراءات الدراسة :

جاءت إجراءات الدراسة على النحو الآتي:

- ١- بناء أداة الدراسة والتأكد من دلالات صدقها وثباتها بالطريقة العلمية .
- ٢- تحديد عينة الدراسة، والذي بلغ عددهم (٤٢٩) من معلمي التربية الخاصة في محافظة جدة.
- ٣- تطبيق الأداة على جميع أفراد الدراسة من قبل الباحثان، علما بأن جميع نسخ الأداة جاءت مكتملة باستثناء (٢١) استبانة من أصل ٤٥٠ استبانة تم توزيعها على معلمي التربية الخاصة .
- ٤- إجراء المعالجة الإحصائية المناسبة، واستخراج النتائج وعرضها ومناقشتها .

تحليل النتائج ومناقشتها:

السؤال الأول: ما جودة عملية التشخيص في مراكز ومعاهد التربية الخاصة في ضوء معايير مجلس الأطفال غير العاديين في محافظة جدة ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجودة عملية التشخيص في مراكز ومعاهد التربية الخاصة في ضوء معايير مجلس الأطفال غير العاديين، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجودة عملية التشخيص في مراكز ومعاهد التربية الخاصة في ضوء معايير مجلس الأطفال غير العاديين مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	4	تقويم الفرد والبرنامج	3.98	.581
2	3	البحوث والتقصي	3.74	.673
3	2	تطوير البرنامج وتنظيمه	3.49	.666
4	5	التنمية المهنية والممارسات الأخلاقية	3.10	.793
5	6	التعاون	3.07	.691
6	1	القيادة والسياسات	2.89	.761
		الدرجة الكلية	3.44	.553

يبين الجدول (٣) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.89-3.98)، حيث جاء تقويم الفرد والبرنامج في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.98)، بينما جاء القيادة والسياسات في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.89)، وبلغ المتوسط الحسابي للأداة ككل (3.44). ويمكن تفسير هذه النتائج بتدني المتوسطات الحسابية على المعايير ككل هو عدم وجود تطبيق فعلي لعملية التشخيص في مراكز ومعاهد التربية الخاصة الحومية منها والخاصة وهذا إنما يفسر بعدم وجود آلية متفق عليها في تشخيص وتقييم الطلبة ذوي الحاجات الخاصة، وعدم وجود متابعة فعلية من الجهات الرسمية والخاصة حول آلية التشخيص المعمول بها في هذه المراكز، أضف الى ذلك عدم توفر أدوات القياس المناسبة والرسمية والمقننة على البيئة السعودية والتي يتم من خلالها إعطاء نتائج واضحة حول فئة الطلبة ذوي الحاجات الخاصة. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة كامل (٢٠١٤) والتي بينت النتائج أنه لا توجد معايير واضحة تحكم جودة الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة، وقد انتهت الدراسة بتقديم مخطط لمعايير ضمان جودة الخدمات المقدمة في مجال رعاية وتأهيل ذوي الإعاقة. كما وتتفق مع دراسة الخطيب

وآخرون (٢٠١٢) أشارت النتائج إلى أن هناك بعداً واحداً كان ذا مستوى فاعلية مرتفع وهو بعد البرامج والخدمات، في حين أن هناك ثلاثة أبعاد كانت ذات مستوى فاعلية متوسطة وهي التقييم، البيئة التعليمية، والإدارة والعاملون. أما بقية الأبعاد وعددها أربعة فقد كانت ذات مستوى فاعلية متدنية وهي الرؤية، والرسالة، مشاركة الأسرة، الدمج والخدمات الانتقالية، والتقييم الذاتي. كما وتتفق جزئياً مع دراسة الزارع (٢٠٠٨) والتي بينت وجود معايير تنطبق ومعايير لا تنطبق على عينة الدراسة.

أما بخصوص حصول المعيار تقويم الفرد البرنامج بالمرتبة الأولى فهو رغم عدم وجود آليات لعملية التشخيص متفق عليها بين المركز إلا أنه من البديهي في أي مركز يقدم خدمات التربية الخاصة أن يتم تقديم خدمات التشخيص والتقييم المناسبة سواء كان هذا التقييم من نفس المركز أو من مراكز ومؤسسات أخرى تقوم بعملية التشخيص الرسمية للطلبة ذوي الحاجات الخاصة، وذلك لان نجاح المركز يعتمد بشكل رئيسي على تقييم الطلبة وتحديد مكانهم بين فئات التربية الخاصة ومن ثم تقديم الخدمات التربوية والعلاجية المناسبة لهؤلاء الطلبة بصورة تسمح لهم بالاستمرارية والحصول على الفائدة المرجوة للأطفال ذوي الحاجات الخاصة وللمركز، وفيما يخص حصول معيار القيادة والسياسات في المرتبة الأخيرة هو عدم وجود معايير وتعليمات واضحة لآلية العمل في مراكز ومعاهد التربية الخاصة من حيث آليات التشخيص والتقييم وهذا إنما يعول عليه في حدوث مشاكل واضحة وكبيرة في عملية تشخيص الطلبة ذوي الحاجات الخاصة، ويترك مساحة واسعة لفئة غير متخصصة في إجراء التشخيص غير المناسب وهذا بدوره يؤدي إلى تقديم خدمات غير مناسبة للفئات التي تم تشخيصها بصورة غير صحيحة وغير مناسبة، ومن هنا كان لوجود معايير خاصة في السياسات التي تنتهجها المراكز وضوح في آلية عمل المراكز واتفاق واضح في عملية تشخيص ذوي الحاجات الخاصة، ورؤية واضحة لجميع معلمي التربية الخاصة حول إجراءات التشخيص والتقييم المعمول بها في مراكز ومعاهد التربية الخاصة، وهذا إنما يتيح لهم تقديم خدمات تربوية وتعليمية تناسب كل فئة من فئات التربية الخاصة والتي تم تشخيصها بالصورة المناسبة والصحيحة. وتتفق نتائج الدراسة

جزئياً مع نتائج دراسة الخطيب وآخرون (٢٠١٣) والتي اشارت النتائج إلى أن هناك بعداً واحداً ذا مستوى فاعلية مرتفع وهو بعد البرامج والخدمات، في حين أن هناك ثلاثة أبعاد كانت ذات مستوى فاعلية متوسطة وهي التقييم، البيئة التعليمية، والإدارة والعاملون. أما بقية الأبعاد وعددها أربعة فقد كانت ذات مستوى فاعلية متدنية وهي الرؤية، والرسالة، مشاركة الأسرة، الدمج والخدمات الانتقالية، والتقييم الذاتي. كما وتتفق جزئياً أيضاً مع دراسة الخطيب وآخرون (٢٠١٢) والتي أشارت النتائج إلى أن هناك بعداً واحداً كان ذا مستوى فاعلية مرتفع وهو بعد البرامج والخدمات، في حين أن هناك ثلاثة أبعاد كانت ذات مستوى فاعلية متوسطة وهي التقييم، البيئة التعليمية، والإدارة والعاملون. أما بقية الأبعاد وعددها أربعة فقد كانت ذات مستوى فاعلية متدنية وهي الرؤية، والرسالة، مشاركة الأسرة، الدمج والخدمات الانتقالية، والتقييم الذاتي. كما تتفق وتتعارض نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة الزارع (٢٠٠٨) والتي أشارت نتائجها الدراسة إلى أن هناك مؤشرات لعنصرين من عناصر ضبط الجودة انطبقت بدرجة عالية هي مؤشرات الخاصة بالبرنامج التربوي الفردي، وتحليل السلوك التطبيقي وتعديل السلوك في حين أن هناك مؤشرات لأربعة عناصر انطبقت بدرجة متوسطة وهي طرق التدريس، والمنهاج، والتهيئة للدمج، والتقييم والتشخيص. وباقي مؤشرات العناصر وعددها خمسة انطبقت بدرجة متدنية وهي البيئة التعليمية، وتقييم البرنامج المقدم والمركز، والخدمات المساندة، والكوادر العاملة، ومشاركة الأسرة.

السؤال الثاني: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = .05$) في جودة عملية التشخيص في مراكز ومعاهد التربية الخاصة تعزى لمتغير الجنس؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجودة عملية التشخيص في مراكز ومعاهد التربية الخاصة تعزى لمتغير الجنس؟

حسب متغير الجنس، ولبيان الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام اختبار "ت"، والجداول أدناه توضح ذلك.

جدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت"
لأثر الجنس على درجة جودة عملية التشخيص في مراكز ومعاهد التربية الخاصة

المعايير	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
القيادة والسياسات	ذكر	292	2.93	.776	1.531	427	.126
	انثى	137	2.81	.723			
تطوير البرنامج وتنظيمه	ذكر	292	3.49	.698	.246	427	.806
	انثى	137	3.48	.594			
البحوث والتقصي	ذكر	292	3.74	.693	.241	427	.810
	انثى	137	3.73	.628			
تقويم الفرد والبرنامج	ذكر	292	3.99	.597	.511	427	.610
	انثى	137	3.96	.546			
التنمية المهنية والممارسات الأخلاقية	ذكر	292	3.12	.810	.542	427	.588
	انثى	137	3.07	.758			
التعاون	ذكر	292	3.08	.703	.445	427	.656
	انثى	137	3.05	.666			
الدرجة الكلية	ذكر	292	3.46	.568	.809	427	.419
	انثى	137	3.41	.522			

يتبين من الجدول (٤) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر الجنس في جميع المجالات وفي الدرجة الكلية. ويمكن تفسير هذه النتائج من خلال المخرجات التعليمية لمعلمي التربية الخاصة والتي هي في الأساس واحدة سواء كانت للمعلمين أو للمعلمات وذلك أن كل من المعلمات يتلقون نفس المواد التعليمية والمقررات من خلال النظام التعليمي في جامعاتهم ومعاهدهم، كما يمكن تفسير ذلك من خلال أن خطط البكالوريوس والدبلوم وحتى الماجستير لا يتم إعدادها وفق المعايير العالمية، بمعنى آخر أن هذه الخطط لا يتوفر فيها من مقررات تتيح للطلبة والعلمين فيما بعد أن يكتسبوا خبره علمية في معرفة المعايير الدولية والعالمية بما يخص آلية التشخيص في المراكز، والسياسات والأسس التي تقوم عليها هذه

المراكز، وهذا بدوره لم يوجد أي فروق بين المعلمين والمعلمات لأن المصدر الأساسي في الحصول على المعلومات المهمة في عملية التشخيص والتقييم غير متضمن في الخطط الرسمية لهم في مساراتهم المختلفة. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة يونس والحميدي (٢٠١٤) والتي بينت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر الجنس في جميع المعايير وفي الدرجة الكلية، وتتعارض نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة المومني (٢٠٠٨) والتي بينت مدى توافق أداء معلمي مؤسسات التربية الخاصة في المملكة الأردنية الهاشمية مع المعايير الدولية من وجهة نظرهم والتي بينت نتائج الدراسة أن بعض المتغيرات أحدثت أثراً دالاً إحصائياً للجنس.

السؤال الثالث: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) في جودة عملية التشخيص في مراكز ومعاهد التربية الخاصة تعزى لمتغير سنوات الخبرة؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حسب

متغير سنوات الخبرة، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حسب متغير سنوات الخبرة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الفئات	المعايير
.645	2.74	169	أقل من ٥ سنوات	القيادة والسياسات
.762	2.91	138	من ٥-١٠ سنوات	
.848	2.94	82	أكثر من ١٠-١٥	
.843	3.35	40	من ١٥ فأكثر	
.761	2.89	429	المجموع	
.613	3.38	169	أقل من ٥ سنوات	تطوير البرنامج وتنظيمه
.696	3.49	138	من ٥-١٠ سنوات	
.689	3.53	82	أكثر من ١٠-١٥	
.636	3.80	40	من ١٥ فأكثر	
.666	3.49	429	المجموع	
.635	3.67	169	أقل من ٥ سنوات	

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الفئات	المعايير
.692	3.72	138	من ٥-١٠ سنوات	البحوث والتقصي
.700	3.77	82	اكثر من ١٠-١٥	
.654	4.01	40	من ١٥ فأكثر	
.673	3.74	429	المجموع	
.546	3.95	169	اقل من ٥ سنوات	تقويم الفرد والبرنامج
.610	3.94	138	من ٥-١٠ سنوات	
.558	4.03	82	اكثر من ١٠-١٥	
.649	4.15	40	من ١٥ فأكثر	
.581	3.98	429	المجموع	
.685	2.96	169	اقل من ٥ سنوات	التتمية المهنية والممارسات الأخلاقية
.771	3.09	138	من ٥-١٠ سنوات	
.878	3.17	82	اكثر من ١٠-١٥	
.906	3.62	40	من ١٥ فأكثر	
.793	3.10	429	المجموع	
.544	2.92	169	اقل من ٥ سنوات	التعاون
.681	3.09	138	من ٥-١٠ سنوات	
.796	3.17	82	اكثر من ١٠-١٥	
.853	3.48	40	من ١٥ فأكثر	
.691	3.07	429	المجموع	
.443	3.35	169	اقل من ٥ سنوات	الدرجة الكلية
.554	3.43	138	من ٥-١٠ سنوات	
.620	3.50	82	اكثر من ١٠-١٥	
.688	3.78	40	من ١٥ فأكثر	
.553	3.44	429	المجموع	

يبين الجدول (٥) تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بسبب اختلاف فئات متغير سنوات الخبرة (١-اقل من ٥، ٥-اقل من ١٠، ١٠-سنوات فأكثر)، ولبيان

دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الأحادي حسب الجدول (٦).

جدول (٦) تحليل التباين الأحادي لأثر سنوات الخبرة

الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	المصدر	المعايير
.000	7.328	4.060 .554	3 425 428	12.179 235.427 247.605	بين المجموعات داخل المجموعات الكلي	القيادة والسياسات
.004	4.531	1.959 .432	3 425 428	5.877 183.737 189.614	بين المجموعات داخل المجموعات الكلي	تطوير البرنامج وتنظيمه
.039	2.819	1.260 .447	3 425 428	3.779 189.870 193.649	بين المجموعات داخل المجموعات الكلي	البحوث والتنقصي
.181	1.632	.548 .336	3 425 428	1.645 142.829 144.474	بين المجموعات داخل المجموعات الكلي	تقويم الفرد والبرنامج
.000	8.004	4.795 .599	3 425 428	14.385 254.609 268.994	بين المجموعات داخل المجموعات الكلي	التنمية المهنية والممارسات الأخلاقية
.000	8.182	3.714 .454	3 425 428	11.143 192.942 204.086	بين المجموعات داخل المجموعات الكلي	التعاون
.000	7.195	2.111 .293	3 425 428	6.332 124.675 131.007	بين المجموعات داخل المجموعات الكلي	الدرجة الكلية

يتمين من الجدول (٦) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

تعزى لسنوات الخبرة في جميع الجوانب وفي الدرجة الكلية باستثناء تقويم الفرد والبرنامج، وليبيان

الفروق الزوجية الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شفوية كما هو مبين في الجدول (٧).

جدول (٧) المقارنات البعدية بطريقة شفوية لأثر سنوات الخبرة

المتوسط الحسابي	أقل من ٥ سنوات	من ٥-١٠ سنوات	أكثر من ١٠-١٥ سنوات	من ١٥ فأكثر	الفئات	المعايير
2.74					أقل من ٥ سنوات	القيادة والسياسات
2.91	.16				من ٥-١٠ سنوات	
2.94	.19	.03			أكثر من ١٠-١٥ سنوات	
3.35	*.60	*.44	*.41		من ١٥ فأكثر	
3.38					أقل من ٥ سنوات	تطوير البرنامج وتنظيمه
3.49	.11				من ٥-١٠ سنوات	
3.53	.15	.04			أكثر من ١٠-١٥ سنوات	
3.80	*.42	.31	.27		من ١٥ فأكثر	
3.67					أقل من ٥ سنوات	البحوث والتقصي
3.72	.05				من ٥-١٠ سنوات	
3.77	.10	.05			أكثر من ١٠-١٥ سنوات	
4.01	*.33	.29	.23		من ١٥ فأكثر	
2.96					أقل من ٥ سنوات	التنمية المهنية والممارسات الأخلاقية
3.09	.13				من ٥-١٠ سنوات	
3.17	.21	.08			أكثر من ١٠-١٥ سنوات	
3.62	*.66	*.53	*.45		من ١٥ فأكثر	
2.92					أقل من ٥ سنوات	التعاون
3.09	.17				من ٥-١٠ سنوات	
3.17	.25	.08			أكثر من ١٠-١٥ سنوات	
3.48	*.55	*.39	.31		من ١٥ فأكثر	
3.35					أقل من ٥ سنوات	الدرجة الكلية
3.43	.09				من ٥-١٠ سنوات	
3.50	.15	.07			أكثر من ١٠-١٥ سنوات	
3.78	*.43	*.35	.28		من ١٥ فأكثر	

* دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتبين من الجدول (٧) الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين فئة الخبرة من ١٥ فأكثر من جهة وكل من أقل من ٥ سنوات، و ٥ - ١٠ سنوات، وأكثر من ١٠ سنوات، من جهة أخرى وجاءت الفروق لصالح فئة الخبرة ١٥ فأكثر في القيادة والسياسات، والتنمية المهنية، والممارسات الاخلاقية.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين فئة الخبرة أقل من ٥ سنوات، و ١٥ فأكثر، وجاءت الفروق لصالح فئة الخبرة ١٥ فأكثر في تطوير البرنامج وتنظيمه، والبحوث والتقصي.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين فئة الخبرة من ١٥ فأكثر، من جهة وكل من أقل من ٥ سنوات، و ٥ - ١٠ سنوات، من جهة أخرى وجاءت الفروق لصالح فئة الخبرة ١٥ فأكثر، في التعاون والدرجة الكلية. ويمكن تفسير هذه النتائج بحصول هو أن معلمي ومعلمات التربية الخاصة من أصحاب الخبرات الطويلة من ١٥ فأكثر لديهم اطلاع واسع على المعايير العالمية وذلك بحكم الخبرة والتطورات العلمية والعملية التي مروا بها، أضف إلى ذلك أن التطورات الواسعة الكمية والكيفية في ميدان التربية الخاصة قد مرت من خلال هؤلاء المعلمين، فهم الذي انطلق بهم ميدان التربية الخاصة من وجودهم بالميدان، وهم من السابقون الاوائل للعمل مع فئات التربية الخاصة، وبذلك فهم الاجدر على معرفة التطورات الخاصة في ميدان التربية الخاصة ومواكبتها ومعرفة ما هو جديد في هذا الميدان وخصوصاً فيما يخص إجراءات التشخيص المعمول بها في المراكز وآلية عملها ومدى استخدامها والعمل بها بالشكل المناسب. كما ويمكن تفسير ذلك ايضاً في متابعة المعلمين والمعلمات من اصحاب الخبرة (١٥) سنة وأكثر، للتطورات الحاصلة في الميدان، وحضور المؤتمرات، والدورات، وورش العمل التي تتم في المملكة العربية السعودية وخصوصاً في محافظة جدة، وهذا إنما يترك أثر كبير في اكتساب

كم كبير من المعلومات حول المعايير العالمية ومعايير مجلس الاطفال غير العاديين خصوصاً أن هذه المعايير تتضمن معايير خاصة في عملية التشخيص، وأساليب التدريس، والشراكة المهنية، والتقييم وغيرها من المعايير الرئيسية التي تلعب دوراً كبيراً في تخريج معلمين ومعلمات متميزين في الميدان ولديهم المعرفة الكبيرة في هذه المعايير، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة يونس وحميدي (٢٠١٤) في وجود فروق تعزى لمتغير الخبرة، وتختلف نتائجها في وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئتي الخبرة اقل من (٥) سنوات وأكثر من (١٠)، وجاءت الفروق لصالح فئة الخبرة اقل من (٥) سنوات في جميع المعايير وفي الدرجة الكلية. كما وتتفق هذه الدراسة مع دراسة المومني (٢٠٠٨) والتي بينت مدى توافق أداء معلمي مؤسسات التربية الخاصة في المملكة الأردنية الهاشمية مع المعايير الدولية من وجهة نظرهم والتي بينت نتائج الدراسة أن بعض المتغيرات أحدثت أثراً دالاً إحصائياً للخبرة. ودراسة ايرين وهالبورك وسانسبيري وسوالو (Erin, Halbork, Sanspree and swallo, 2009) في الولايات المتحدة الأمريكية والتي هدفت إلى التعرف على معايير الإعداد المهني للمعلمين للحصول على شهادة تدريس الطلبة ذوي الإعاقة البصرية.

السؤال الرابع: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = ., .05$) في جودة عملية التشخيص في مراكز ومعاهد التربية الخاصة تعزى لنوع المركز حكومي/خاص؟"
 للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجودة عملية التشخيص في مراكز ومعاهد التربية الخاصة حسب متغير نوع المركز حكومي/خاص، وليبيان الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام اختبار "ت"، والجداول أدناه توضح ذلك.

جدول (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" لأثر نوع المركز حكومي/خاص على درجة جودة عملية التشخيص في مراكز ومعاهد التربية الخاصة

المعايير	نوع المركز	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
القيادة والسياسات	حكومي	337	2.83	.705	-3.165	427	.002
	خاص	92	3.11	.907			
تطوير البرنامج وتنظيمه	حكومي	337	3.44	.650	-2.764	427	.006
	خاص	92	3.66	.697			
البحوث والتقصي	حكومي	337	3.69	.668	-2.914	427	.004
	خاص	92	3.92	.664			
تقويم الفرد والبرنامج	حكومي	337	3.94	.573	-2.414	427	.016
	خاص	92	4.11	.594			
التنمية المهنية والممارسات الأخلاقية	حكومي	337	3.03	.739	-3.474	427	.001
	خاص	92	3.35	.926			
التعاون	حكومي	337	3.01	.635	-3.662	427	.000
	خاص	92	3.30	.828			
الدرجة الكلية	حكومي	337	3.39	.508	-3.733	427	.000
	خاص	92	3.63	.664			

يتبين من الجدول (٨) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر نوع المركز حكومي/خاص في جميع المجالات وفي الدرجة الكلية وجاءت الفروق لصالح الخاص. ويمكن تفسير هذه النتائج هو أن المراكز الخاصة تعتمد على تقديم خدمات نوعية من حيث عمليات التقييم والتشخيص لذوي الحاجات الخاصة وأسره من أجل الاستمرارية في تقديم الخدمات والحصول على الفائدة المادية المرجو من تقديم هذه الخدمات، ويمكن تفسير ذلك في تنافس المراكز الخاصة فيما بينها من أجل تقديم أفضل الخدمات لذوي الحاجات الخاصة من أجل استقطاب أكبر عدد منهم لتلقي الخدمات المختلفة في مراكزهم وهذا بدوره أنما يضع المراكز الخاصة في منافسة في تقديم الخدمات لذوي الحاجات الخاصة، من أجل ذلك نجد العديد من

المختصين على درجة علمية ودراية واضحة ومتخصصة في عملية تشخيص ذوي الحاجات الخاصة. كما يمكن تفسير ذلك أن العديد من المراكز الخاصة تقدم دورات، وورش، وندوات تزود بها العاملين لديها من معلمي التربية الخاصة بما هو جديد في مجال عملية التشخيص لذوي الحاجات الخاصة. أما فيما يخص المراكز الحكومية فنجد أن أغلبية معلمي التربية الخاصة ينقصهم الرغبة والدافعية في متابعة ما هو جديد وذلك لأن الأمان الوظيفي الحكومي موجود لدى الكل فهم يتقاضون رواتبهم، وامتيازاتهم المهنية بدون وجود أي عوائق أو حتى في تقصيرهم في أدائهم المهني، أضف إلى ذلك أن دورهم وواجبهم في العديد من المراكز والمعاهد الحكومية هو تقديم الخدمات فقط، وليس لهم علاقة في عملية التقييم، وإنما تكون عملية التشخيص مقتصرة على وحدة التشخيص التي يعمل بها المختصين النفسيين. كم ويمكن تفسير ذلك من وجهة نظراً أخرى وهو عدم وجود وحدة تطوير لمعلمي التربية الخاصة في مديريات التربية الخاصة تمكنهم من متابعة ما هو جديد في مجال عملية التشخيص ومعرفة المعايير الدولية التي تخضع لها هذه المعايير. وتتفق نتائج هذا الدراسة جزئياً مع نتائج دراسة المومني (٢٠٠٨) والتي بينت نتائجها إلى أن مدى توافق أداء معلمي مؤسسات التربية الخاصة في المملكة الأردنية الهاشمية مع المعايير الدولية من وجهة نظرهم كان متوسطاً (٣.٦ - ٤.٥). كما بينت نتائج الدراسة أيضاً أن بعض المتغيرات أحدثت أثراً دالاً إحصائياً ومن ضمنها الخبرة.

التوصيات :

- إجراء دراسات أخرى على عينات جديدة ومتغيرات أخرى .
- إجراء دراسات أخرى تأخذ بعين الاعتبار معلمي لغئات محددة في التربية الخاصة.
- ضرورة تفعيل القوانين الخاصة بعملية التشخيص في المراكز الحكومية والخاصة.
- عمل الدورات، والمؤتمرات، والورش لتأكيد أهمية عملية التشخيص وآلية عملها بالشكل الصحيح والمناسب .
- ضرورة عمل شراكات مهنية بين المعلمين وأسر الاطفال حول آلية تقديم خدمات التشخيص والتقييم المناسبة.

المراجع

- أبو مغلي ، سمير و سلامة ، عبد الحافظ .(٢٠٠٢).القياس والتشخيص في التربية الخاصة(ط١). عمان : اليازوري.
- الخطيب ، أحمد والطراونة ، حسين . (٢٠٠٢) . القياس والتشخيص في التربية الخاصة (ط١) . عمان : دار صفاء.
- الخطيب، عاكف و الزعبي، سهيل و عبدالرحمن، مجدولين. مستوى فاعلية مؤسسات ومراكز التربية الخاصة التي تعنى بالتوحد في الاردن وفقاً للمعايير العالمية، مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية- المجلد الاول-ع(٤)- تشرين الأول ٢٠١٣.
- الخطيب، عاكف والزعبي، سهيل وعبدالرحمن، مجدولين. تقييم البرامج والخدمات التربوية في مؤسسات ومراكز الإعاقة الفكرية وفقاً للمعايير العالمية، المجلة التربوية الدولية المتخصصة، المجلد(١)، العدد(٣) نيسان، ٢٠١٢، ص ٥١.
- الروسان، فاروق(٢٠٠٥). أساليب القياس والتشخيص في التربية الخاصة . عمان: دار الفكر للطباعة والنشر.
- الروسان، فاروق(٢٠٠٥). أساليب القياس والتشخيص في التربية الخاصة . عمان: دار الفكر للطباعة والنشر.
- الزارع، نايف (٢٠٠٨). مؤشرات ضبط الجودة في البرامج التربوية للأطفال التوحيديين ودرجة انطباقها على مراكز التوحد في المملكة العربية السعودية. رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الاردن.
- سليمان ،عبدالرحمن والبيلاوي، ايهاب وعبدالحميد، اشرف .(٢٠١٠). التقييم والتشخيص في التربية الخاصة(الطبعة الثانية).الرياض: دار الزهراء.
- عبادت، روجي (٢٠١٠) التقييم النفسي التربوي في ميدان التربية الخاصة(الطبعة الاولى).عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع .

- العثمان، إبراهيم.(٢٠٠٩). أسس وضوابط لتشخيص وعلاج ذوي الاحتياجات الخاصة. مجلة ذوي الاحتياجات الخاصة.
- عودة، احمد سليمان.(٢٠١١).القياس والتقويم في العملية التدريسية. اربد: دار الأمل.
- الغزو، عماد.(٢٠١١). مدى امتلاك معلمي التربية الخاصة للمهارات المنبثقة من معايير جمعية الاطفال غير العاديين: مدخل لضمان جودة التعليم في التربية الخاصة، مجلة القراءة والمعرفة -مصر، ع ١١٣، (٢٠١١)، ص ص ٣٩ - ٦٠
- كامل، راضي.(٢٠١٤). ضمان جودة الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة في ضوء المعايير العالمية (دراسة ميدانية بمحافظة أسوان) راضي كامل العدد (٩٧)يناير ج(٢)٢٠١٤
- كوافحة، تيسير.(٢٠٠٣). القياس والتقييم وأساليب القياس والتشخيص في التربية الخاصة. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- الكيلاني، عبدالله و الروسان، فاروق.(٢٠٠٦). التقويم في التربية الخاصة.عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- الناقة، محمود كامل (٢٠١٢): التعليم والجودة الشاملة، دار النشر للجامعات، القاهرة.
- هاشم، كمال والخليفة، حسن.(٢٠١١).التقويم التربوي: مفهومه، أساليب، مجالاته، توجهاته الحديثة(الطبعة الثالثة). الرياض: مكتبة الرشد - ناشرون.
- هوساوي، علي.(٢٠١٢). ما يجب أن يعرفه كل معلمي التربية الخاصة. الأخلاقيات والمعايير والمبادئ التوجيهية، جامعة الملك سعود. النشر العلمي والمطابع.
- يونس، نجاتي و الحميدي، مؤيد.(٢٠١٤). مدى معرفة معلمي التربية الخاصة بمعايير التدخل المبكر الخاصة بمجلس الاطفال غير العاديين (CEC) في المملكة العربية السعودية، مقبول للنشر في مجلة كلية التربية في الاسكندرية، مصر(٢٠١٤).
- Brian,B., & Diane,R.(1997). Educational assessment of mathematics and abilities. **Journal of Learning Disabilities** , 30,1,57-69.
- CEC-Council for Exceptional Children. (2009), Professional standards. [http:// cec.sped.org](http://cec.sped.org).

-
- Erin, J., Holbrook, C, Sanpree, M and Swallo, R. (2009). **Professional Preparation and Certification of Teachers of Students with Visual Impairments**. Paper submitted to quality services conference in California State University at Los Angeles.
 - for students with autism. **Special School District** of St. Louis County
 - Hallahan, D., Kauffman, J., & Pullen, P. (2009). **Exceptional learners: An introduction to special education**. Boston: Pearson Education, Inc.
 - Nitko, A. (2004). **Educational assessment of students** (4th ed.) Upper Saddle River, NJ: Merrill.
 - Overton, Terry. (2005). **Assessing Learners with Special Needs: An Applied Approach**. Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall.
 - Retrieved from: [http:// www. ssd. k12. mo. us/](http://www.ssd.k12.mo.us/)
 - Schon, J.(2008).Contemporary Issues in the Assessment of Culturally and Linguistically Diverse Learners .**Journal of Applied School Psychology** .Volume 24, Issue 2, 2008, Pages 163 - 189 .
 - Suskie L. (2009). **Assessing student learning: A common sense guide** (2nd Ed.). San Francisco, CA: Josey Bass.
 - Taylor, J.L. (2002). A review of assessment and treatment of anger and aggression in offenders with intellectual disability. **Journal of Intellectual Disability Research**, 46 (Suppl. 1), 57-73.
 - Tietjens, McCray, & Co- chair, D. (2005, August), Program evaluation.